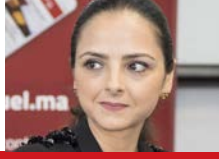

هكذا تتصور طريشة رد الاعتبار لـ"بضاعة" التكوين المهني

تيلكيل عربي- العدد 02 - من 3 إلى 9 ماي 2019

تيلكيل عربي

مدير النشر : المختار عماري

ar.telquel.ma/

مناظرة الضريبة..
انتظارات الأجراء والأسر

التوصيات لا تكفي

حلم العدالة الجبائية يغازل المغاربة مرة أخرى، ويلتئم الخبراء والمسؤولون ورجال الأعمال والنقابيون ورؤساء هيئات دستورية بالصخيرات على مدى يومين من أجل الخوض في نقاش حول الجبايات، حيث سيجري الحديث عن مبادئ العدالة والتبسيط والانسجام، التي يفترض أن تتحقق في النظام الجبائي وعبره.

هي مبادئ تعاهد المغاربة على بلوغها قبل 35 عاما عبر الإصلاح الجبائي، وأعيد التذكير والالتزام بها في مناظرة 1999 ومناظرة 2013، غير أنه كانت تتم "خيانتها" في كل مرة، عبر تدابير مغرقة في القطاعية والفئوية والإعفاءات، ناهيك عن الغش والتهرب، ما حول النظام الجبائي إلى نظام فيه الكثير من الإجحاف والتعسف، يركز الضغط على الملزمين "النجباء".

وعندما يسوق المسؤولون المغاربة الأرقام التي تكشف عن اختلالات النظام المغربي، وحجم الغش والتهرب الضريبي، لا بد أن تتساءل حول السبب الذي يدفع السلطات العمومية إلى عدم التشدد مع غير المصرحين بحقيقة مداخيلهم والغشاشين والمتهربين.

ولما يتفق المسؤولون على أن حوالي 80 في المائة من الضريبة على الدخل يؤديها الأجراء والموظفون، لا بد أن يشعر الجميع بخطورة عدم تفعيل روح البند 39 من الدستور الذي ينص على المساواة في تحمل التكاليف.

لابد من قرار سياسي، من شأنه إرساء المواطنة الجبائية، التي لا تلغي الاستثناءات المبررة اقتصاديا.

لم تختلف الدراسات التي تناولت النظام الجبائي حول تشخيص مظاهر غياب الإنصاف الجبائي، غير أن الكثيرين يدركون أن التوصيات لا تكفي، فلابد من قرار سياسي، من شأنه إرساء المواطنة الجبائية، التي لا تلغي الاستثناءات المبررة اقتصاديا، والتي لا يمليها الريع والامتيازات...

قريبا..

الإفراج عن التغطية الصحية للوالدين

الشرقي لحرش

فتح توقيع اتفاق الحوار الاجتماعي الباب لإنهاء حالة الجمود التي دخل فيها مشروع القانون المتعلق بالتغطية الصحية للوالدين داخل رفوف مجلس المستشارين منذ 26 يوليوز 2016.

في هذا الصدد، وجهت ست فرق برلمانية بمجلس المستشارين مراسلة إلى رئيس لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية من أجل تسريع برمجة اجتماع اللجنة للدراسة والمصادقة على مشروع القانون.

ويتعلق الأمر بكل من فريق العدالة والتنمية والتجمع الوطني للأحرار والفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية والفريق الحركي، فضلا عن الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي والفريق الاشتراكي.

وقد ظل مشروع القانون ظل مجمدا في رفوف مجلس المستشارين، بعد التأجيلات المتكررة لاجتماعات اللجنة بطلب من بعض الفرق. وكانت الحكومة قد اعتمدت مشروع القانون المتعلق بالتغطية الصحية للوالدين في 21 يوليوز 2016، وأحالته على مجلس المستشارين قبل مجلس النواب، نظرا لطابعه الاجتماعي، وتطبيقا للفصل 78 من الدستور.

وينص الفصل 78 من الدستور على أنه "لرئيس الحكومة ولأعضاء البرلمان على السواء حق التقدم باقتراح القوانين. تودع مشاريع القوانين بالأسبقية لدى مكتب مجلس النواب، غير أن مشاريع القوانين المتعلقة، على وجه الخصوص، بالجماعات الترابية وبالتنمية الجهوية، وبالقضايا الاجتماعية، تودع بالأسبقية لدى مكتب مجلس المستشارين". وبموجب مشروع القانون الجديد، سيشمل التأمين الإجباري الأساسي عن المرض أم أو أب الشخص الخاضع لنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة المأجورين وأصحاب المعاشات بالقطاع العام شريطة أن لا يكونا خاضعين أو مستفيدين من أي نظام من أنظمة التأمين الإجباري عن المرض.

كما ينص مشروع القانون على أنه لا يمكن استفادة الوالدين غير الخاضعين لأي نظام من أنظمة التأمين الإجباري عن المرض إلا برسم التأمين الإجباري عن المرض لواحد فقط من الأولاد المؤمنين.

وكانت حكومة عبد الإله بنكيران قد رصدت حوالي 6 ملايير درهم لتنزيل هذا المشروع، كما تضمن مشروع القانون مراجعة نسبة الاشتراك من أجل تغطية تكاليف التغطية الخاصة بالأبوين.

يذكر أن مشروع قانون 63.16 الذي يغير ويتمم القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية، صودق عليه يوم 21 يوليوز 2016، لتتم بعد ذلك إحالته على مجلس المستشارين بتاريخ 26 يوليوز 2016، ولم ير النور إلى الآن. ■

اتفاق الحوار الاجتماعي يحفز البرلمانيين على الإفراج عن مشروع قانون التغطية الصحية للوالدين.

"إسكوبار" مغربي يصنع القرقوبي بيده ويربح 200 مليون شهريا

تيلكيل عربي

"ملك القرقوبي" أو "بابلو إسكوبار المغربي"، كما يفضل أن يلقب أكبر تاجر حبوب مهلوسة في المغرب. في مكان قصي بالقرب من مقبرة قديمة في مدينة طنجة التقى صحافي من قناة "كواترو" الإسبانية أكبر مصنع وموزع للمؤثرات العقلية في البلاد.

يقول الصحافي الإسباني الذي قابل "إسكوبار المغربي" إن الوصول إليه أمر شاق، فهو لا يكشف عن اسمه، ويعتبر أحد الأباطرة المؤثرين على صناعة وسوق توزيع الحبوب المهلوسة في المغرب.

يكسب "إسكوبار المغربي" أكثر من 180 ألف يورو شهريا، ولا يكتفي بالتوزيع، بل يصنع حبوبه بنفسه، إذ يعمد إلى إدخال تعديل كيميائي على مهدئات إسبانية تباع في الصيدليات، ليحولها فيما بعد إلى حبوب هلوسة قوية.

يتحرك هذا "الديلر" المغربي وسط طوق "أمني" من رجال اختارهم بعناية، كما أن كل ما يدور حوله يخضع لسيطرته التامة، مما يحول الصحفي إلى بيذق بسيط في رقعة الشطرنج الخاصة به.

كان اللقاء بمنطقة مهجورة خارج مدينة طنجة، يقول إمبراطور القرقوبي "في شهر واحد، أبيع ألف علبة 'كلونازيبان'، تحتوي كل واحدة منها على 36 قرصا وأبيع كل قرص بخمسة يورو".

ويكسب "إسكوبار المغربي" 180 ألف أورو شهريا، بعد أن يستقدم دواء مهدئا شهيرا من إسبانيا، يجري تهريبه إلى داخل المغرب بشكل سري، قبل أن يقوم بتعديله كميائيا، ويحوله إلى قرقوبي قوي، ويرى "إسكوبار المغربي" أن أجود أنواع المهدئات الصيدلية توجد في إسبانيا.

يقر تاجر القرقوبي المغربي في حواره مع القناة الإسبانية، بأن هناك أطفالا وقاصرين يقبلون على استهلاك حبوبه المعدلة كيميائيا، ويدرك أن كثيرين منهم يضعون حياتهم في خطر من خلال تناول هذا القرقوبي، بل يعترف بأنه في إحدى المرات، تناول حبوب قرقوبي بجرعات زائدة، ليجد نفسه مصابا بجروح في ذراعه، ويتبين له أنه هو من أذى نفسه دون أن يتذكر ذلك.

يسأل الصحافي الإسباني التاجر المغربي، عن العقوبة التي تنتظره في حال سقوطه بين أيدي العدالة المغربية، ليجيب ساخرا "كل شيء تحت السيطرة، خمس سنوات على الأكثر، لكن محامي سيدفع المال". ■

"إسكوبار المغربي" يرتدي قبعة حمراء أثناء لقائه بالصحافي الإسباني.

مناظرة الضريبة..

اختبار جديد للنوايا "الطيبة" تجاه الأجراء والأسر

لا تحل مناظرة الضريبة حول الجبايات التي تشهدها مدينة الصخيرات، التي افتتحت اليوم الجمعة ثالث ماي وتستمر أعمالها إلى يوم (غد) الرابع من ماي 2019، اختلالات النظام الجبائي. هذا لقاء للتشديد على المبادئ و التعبير عن النوايا الطيبة تجاه العدالة الجبائية المفتقدة، حيث أن ترجمتها إلى توصيات أو خارطة طريق، سيكون هاديا لبلورة قانون إطار سيحال على مجلس الوزراء من أجل المصادقة عليه، قبل الشروع في تصريف ما سيتأتى فيه عبر مشاريع قوانين المالية على مدى الخمسة أعوام المقبلة. ويبقى رهان العدالة الجبائية، حسب استطاعة الملزمين، حاضرا بقوة حاليا، بعدما لم تتحقق أهداف الإصلاح الذي ترجم مبادئ القانون الإطار منذ 1984.

المصطفى أزوكاح

التزامات بنشعبون ودعم العثماني

توقع وزير الاقتصاد والمالية محمد بنشعبون الوصول إلى ميثاق جبائي، يسري على مدى خمسة أعوام، حيث ينتظر أن يترجم التوصيات التي ستنتهي إليها المناظرة الثالثة حول الجبايات، التي تعقد بالصخيرات.

وعبر بنشعبون، في افتتاح المناظرة الوطنية حول الجبايات، اليوم الجمعة بالصخيرات، عن التزامه بتوجيه ما سيتم توفيره عبر توسيع الوعاء الجبائي على مستوى الضريبة على الدخل لإعادة النظر في شرائح الضريبة والنفقات الاجتماعية. وقال "ألتزم بتوجيه كل درهم ناجم عن توسيع الوعاء الجبائي على مستوى الضريبة على الدخل لإعادة النظر في شرائح الضريبة والنفقات الاجتماعية"، مشددا على أن الهدف من ذلك، يتمثل في دعم الطبقة المتوسطة، مع الحفاظ على التوازنات الماكرواقتصادية.

جاء ذلك في سياق حديثه عن الضريبة على الدخل، حيث لاحظ أن 50 في المائة من إيرادات تلك الضريبة تأتي من 140 شركة، مسجلا أن 73 في المائة من إيرادات تلك الضريبة تأتي من الأجراء، بينما لا تتعدى مساهمة المهن الحرة نسبة 5 في المائة.

وشدد على ضرورة أن يفضي الإصلاح المرغوب إلى تكريس مبدأ تساوي الضريبة المؤداة مع الدخل المحقق من قبل الملزمين، ما يعني مساهمة الجميع في المجهود الضريبي للدولة على مستوى الضريبة على الدخل. ولاحظ عند الحديث عن الضريبة على الشركات أن 80 في المائة من إيراداتها تأتي من 1 في المائة من الشركات، بل إن 84 شركة توفر 50 في المائة من الإيرادات.

واعتبر أن ثلثي الشركات تعلن عن خسارة سنويا، متسائلا حول وجاهة الدعوات التي تشدد على ضرورة إلغاء المساهمة الدنيا التي تؤديها الشركات التي تعلن عن عدم تحقيق أرباح.

ومضي الوزير في رسمه للصورة المقلقة لوضعية النظام الجبائي المغرب، حيث لاحظ أن ٥٠ في المائة من الضريبة على القيمة المضافة تأتي من 150 شركة فقط.

وذهب إلى أنه يجب إعادة النظر في نظام التحفيزات الجبائية، التي لا تقيم بالمغرب بشكل دوري، بما يساعد على الوقوف على جدواها. واعتبر أنه يتوجب إرساء نظام للتصريحات، حتى بالنسبة لأولئك الذين يتمتعون بتحفيزات أو إعفاءات، موصيا بالاستعاضة عن تشجيع الفاعلين الاقتصاديين بمخصصات موازنية.

من جهته، قال رئيس الحكومة سعد الدين العثماني إن المناظرة الوطنية حول الجبايات، فرصة سانحة لحوار وطني شفاف في موضوع مهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مشيدا بالتشاور الذي فتح مع جميع الهيئات الاقتصادية والجماعات الترابية والأحزاب السياسية والنقابات.

وأكد، في افتتاح المناظرة الوطنية حول الجبايات، على أن جميع الفئات عبرت عن رأيها عبر 170 مذكرة في واقع الجباية بالمغرب، وبما يجب أن يكون عليه، مشددا على أن المناظرة يجب أن تصدر توصيات ومقترحات تعبئ جميع الفئات.

بنشعبون التزم بتوجيه كل درهم ناجم عن توسيع الوعاء الجبائي على مستوى الضريبة على الدخل لإعادة النظر في شرائح الضريبة والنفقات الاجتماعية.

وشدد على دور الجباية في إنتاج الثروة، مؤكدا على ضرورة أن يتسم النظام الجبائي بالإنصاف والعدالة، مشيرا إلى أن التعديلات عبر قوانين المالية، والتي استجابت لتحديات آنية في بعض الأحيان، أدت إلى غياب الانسجام العام لمختلف المقتضيات الجبائية، ما يستدعي مراجعة شاملة لذلك النظام.

واعتبر أن شعار المناظرة، الذي يشدد على "العدالة الجبائية" ينسجم مع الرغبة في الملاءمة التي تشهدها البلاد، من أجل العدالة وجعل الضريبة أداة للتنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وذهب إلى أن العديد من المقتضيات الضريبة لم تعد مستجيبة للحاجيات الآنية، مشددا على ضرورة القيام بتقييم جماعي للانخراط بتحولات جذرية للنظام الجبائي.

وعبر عن اعتقاده بأن المغرب، الذي يعيش طفرة في محيط يعاني من مشاكل أمنية واقتصادية، يقتضي أن نعترف بأن الاستقرار الذي ينعم به المغرب مشرف. وأكد على ضرورة وضع نظام جبائي، يستجيب لانتظارات المواطنين المغاربة.

تذكير.. الدستور أسمى من القانون

وكانت المناظرة الثالثة للضريبة قد واكبت العشرات من المساهمات التي عبرت عنها هيئات مهنية واقتصادية وحزبية ونقابية، ضمنتها رؤيتها لما يجب أن يكون عليه الإصلاح الجبائي، الذي يفترض أن يفضي إلى نوع من الإنصاف الجبائي، المفتقد في النظام الحالي، الذي استحال إلى نظام يخدم قطاعات أو فئات تنجح عبر الضغط في الحصول، بمناسبة عرض مشاريع قوانين المالية في كل عام، على تدابير تخدم مصالحها.

هذا الوضع يفضي إلى تشديد الضغط الجبائي على ملزمين معينين، ما يطرح مسألة الحكامة الجيدة والامتثال الضريبي، كما يوضح فؤاد الدويري، عضو رابطة الاقتصاديين الاستقلاليين، الذي يعتبر أنه إذا كان الامتثال للضريبة هو أحد تعبيرات المواطنة، فإن ذلك الامتثال يستدعي تفعيل مبادئ يرسخها التشاور والتواصل حتى لا يتم رفض الانصياع للضريبة، حيث أن الامتثال تشجعه وتذكيه الثقة في المؤسسات العمومية وسيادة القانون وتطبيقه على جميع المغاربة دون استثناء، وتقديم خدمات عمومية قائمة على مبادئ الإنصاف والفعالية والمرونة ومكافحة الفساد واقتصاد الريع والامتيازات غير المبررة.

ويتصور الخبير الجبائي المغربي، محمد الرهج، أنه يفترض الالتصاق بالدستور عند التعاطي مع المسألة الجبائية، فالفصل 39 من القانون الأسمى ينص على أنه "على الجميع أن يتحمل، كل على قدر استطاعته، التكاليف العمومية، التي للقانون وحده إحداثها وتوزيعها، وفق الإجراءات المنصوص عليها في الدستور". الرهج ينبه إلى أن الدستور أسمى من القانون الدستوري.

ويتجلى من التشخيص الذي سبق أن هناك نوعا من الإجماع على أن الجباية ليست سوى »

إحدى الأدوات التي تساهم في النمو، ويميز محمد برادة، رئيس اللجنة العلمية للمناظرة، بين النمو والتنموية، التي يفترض أن توضح أبعادها الجديدة، عبر النموذج التنموي الذي دعا إليه الملك محمد السادس، غير أن الاقتصادي نجيب أقصبي يتصور أنه بالانخراط في بلورة تصور جبائي جديد عبر المناظرة قبل النموذج التنموي الجديد، يكون المغرب قد وضع "العربة قبل الحصان".

مرة أخرى.. نوايا طيبة

في انتظار النموذج التنموي، الذي لن تكون الجباية سوى رافعة من رافعاته الأخرى، يفترض تجاوز الاختلالات التي يعرفها النظام الجبائي، عبر توسيع الوعاء، بما يساعد على ترسيخ مبدأ الإنصاف، على اعتبار أن ذلك سيدمج ملزمين جددا، ويفضي إلى خفض المعدلات الجبائية، ويساعد على تعظيم موارد الدولة. ويسجل محمد الرهج أن القوانين الجبائية تعلن عن الرغبة في تحقيق نوع من الإنصاف الجبائي، غير أن الضغط الذي تمارسه بعض الفئات المهنية، يفرغها من محتواها. فبعد 35 عاما من وضع القانون الإطار، في ظل برنامج التقويم الهيكلي، جرى اعتماد 22 نظاما استثنائيا و416 تدبيرا يقيم إعفاءات، ما يفرغ القوانين الجبائية من محتواها.

يفترض تجاوز الاختلالات التي يعرفها النظام الجبائي بما يساعد على ترسيخ مبدأ الإنصاف.

وطفا على سطح النقاش من جديد، بمناسبة المناظرة الوطنية للضريبة، وزن الإعفاءات والاستثناءات الجبائية، التي تخص بها بعض القطاعات، لتصل قيمتها إلى أكثر من 30 مليار درهم، ما يدفع البعض إلى إعادة النظر فيها، وإعادة تقييم جدواها. فمحمد برادة يؤكد على أن الإعفاءات الجبائية يجب أن تخص بها الاستثمارات المنتجة والتي تفضي إلى خلق فرص العمل.

إعادة النظر في التحفيزات الجبائية لن يكون أمرا سهلا في السياق المغربي، غير أن العديد من الخبراء يشيرون إلى أن الإعفاءات تفضي تركيز مستثمرين على تلك القطاعات المستفيدة من التحفيزات، كما أن حسم النقاش حول بعض أنواع الدخول مثل الفلاحية، لن يكون يسيرا، بالنظر لدفع فاعلين في القطاع بطبيعته وارتهانه للتساقطات المطرية ومقتضيات المنافسة.

ملزمون.. وملزمون

لم يكف الخبراء والفاعلون الاقتصاديون عن التأكيد في الأعوام الأخيرة، على الاختلالات التي تشوب الضريبة على الشركات، فـ0,82 في المائة من الشركات تؤدي 80 في المائة من إيرادات تلك الضريبة، بينما يلاحظ نجيب أقصبي، أن "72 في المائة من الشركات المسجلة في الضريبة على الشركات، تصرح بتكبد خسارة. وتجتهد الشركات المتبقية، بنسبة تتراوح بين 80 و90 في المائة من أجل التصريح بأقل من 300 ألف درهم، كي تؤدي 10 في المائة. وصحيح أن الشركات الكبرى تفي بالضريبة"، متسائلا "هل تؤدي الضريبة التي يتوجب عليها الوفاء بها مقارنة بحقيقة أرباحها؟".

هذا ما يبرر في تصور العديد من الخبراء والمؤسسات اللجوء إلى تخفيف الضغط عن الأجراء عبر إعادة النظر في الشرائح، خاصة في مستواها المتوسط، وتضريب مختلف الدخول، مع تخفيف الضغط على الشركات، بتوسيع الوعاء، بما في ذلك السعي لجذب القطاع غير المهيكل، الذي يعتقد أقصبي، أن النقاش حوله، جبائيا، غير سوي على اعتبار أن الأنشطة الصغيرة التي تشكله، قد تعفي أصحابها من الضريبة.

ويفترض في المناظرة إعادة النظر في الضريبة على الدخل، التي تحولت إلى ضريبة تصيب أكثر أجور الموظفين والأجراء في القطاع الخاص للحجز عند المنبع، حيث تمثل حوالي 80 في المائة من إيرادات تلك الضريبة، هذا في الوقت الذي لا تعكس إيرادات الدخول الأخرى، الخاضعة للتصريح، طبيعة نشاط الملزمين بها.

وإذا كان الاتحاد العام لمقاولات المغرب وهيئات اقتصادية أخرى يلح على حياد الضريبة على القيمة المضافة، واختزال معدلات الضريبة في معدل له طبيعة اجتماعية ومعدلين اثنين، إلا أن نجيب أقصبي يؤكد على ضرورة أن تكون تلك الضريبة معممة، مع الحفاظ على تعدد المعدلات أي معدل أعلى من أجل تضريب السلع الفاخرة، ومعدل منخفض أو صفر في المائة للسلع الواسعة الاستهلاك، هذا مع التشديد على أن يعكس التجار وأصحاب المهن الحرة، انخفاض معدل الضريبة على القيمة المضافة في الثمن. وتوجد القدرة الشرائية للموظفين والأجراء والطبقة المتوسطة في قلب النقاش حول الإصلاح الجبائي اليوم، بعدما لم تفلح النقابات انتزاع التزام من الحكومة عبر اتفاق الحوار الاجتماعي، بتحسين الدخل عبر الضريبة. ■

محمد برادة:

يجب أن تساهم الضريبة في دعم التشغيل و القدرة الشرائية للمغاربة

في هذا الحوار مع محمد برادة، رئيس اللجنة العلمية التي تولت الإعداد للمناظرة الوطنية للجبائية، جرى التشديد على أن الجباية ليست سوى أداة من أدوات التنمية، والتي يفترض وضعها ضمن تصور شامل، يستحضر التربية والحكامة والروابط الاجتماعية وأولويات السياسية الاقتصادية ومدى اتجاهها نحو تغليب القطاعات الإنتاجية، التي توفر فرص عمل دائمة، مقلصة دائرة البطالة والفوارق الاجتماعية.. في الجزء الثاني والأخير من هذا الحوار، مع برادة الذي سبق له أن كان وزيرا للمالية في الثمانينات من القرن الماضي، نتعرف على الاختلالات التي تعتري النظام الجبائي المغرب والتصور الذي يمكن من المساعدة على مساهمة الجبائة في توفير الشغل ومحاربة الفوارق بالمغرب.

كيف يمكن عبر سياسية جبائية تجاوز الاختلالات التي أشرتم إليها، في الجزء الأول من هذا الحوار، على صعيد الرؤية الاقتصادية للمغرب؟

ما يحفز النمو اليوم بلدنا، هو الطلب الداخلي؛ أي الاستهلاك الخاص والعمومي، وهذا الطلب يتوجه للإنتاج، غير أنه ليس إنتاجا محليا، بل أغلبه مستورد. يجب أن نحد من الاستيراد، وندفع في اتجاه الإنتاج المحلي الذي سيخلق الشغل والدخل. يجب الانتقال من نموذج قائم على الطلب إلى نموذج مستند على العرض. لا أحد يتحدث عن هذا الأمر، وأنا أريد من الناحية الجبائية، تشجيع كل شخص، ينجز استثمارات تخلق فرص العمل،والتي تكون لها تأثيرات على القطاعات الأخرى.

وأتصور أن الإصلاح الجبائي يجب أن يستند على ثلاث دعامات، حيث تتجه الدعامة الأولى، نحو جباية تشجع الاستثمار المنتج الذي يخلق الشغل الدائم، فعندما تتحدث عن المنتجات، فأنت تقصد التنافسية والإنتاجية، ما يدفعك إلى دمج الرأسمال اللامادي، لا يجب تشجيع قطاعات معينة، بل المصانع التي تخلق فرص عمل دائمة، بما يساعدها على التوسع أكثر واستفادة أنشطة أخرى منها في إطار المناولة مثلا، ناهيك عن الحركية التي ستخلق على مستوى البنوك والخدمات.

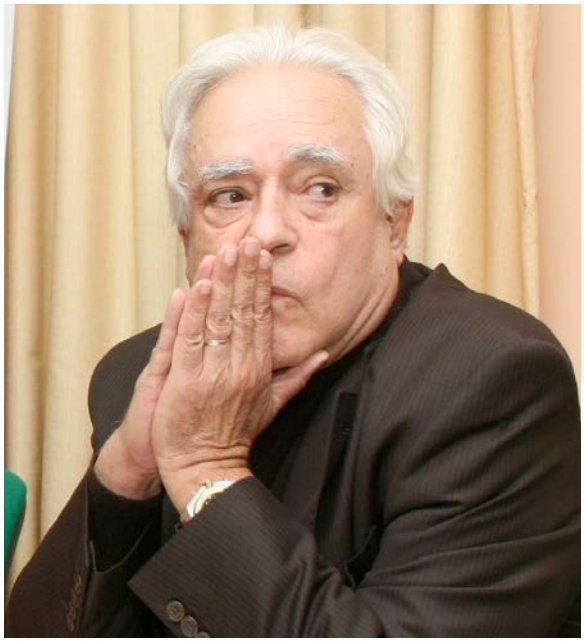

محمد برادة رئيس اللجنة العلمية للمناظرة.

ما هي الضرائب التي يجب مراجعتها من أجل تحقيق هدف تشجيع الاستثمار المنتج الذي يخلق الشغل؟

هذا يحيلنا على الدعامة الثانية، حيث يجب تحقيق حياد الضريبة على القيمة المضافة، التي يؤديها المستهلك. عندما تشتري منتجا معفى من الضريبة على القيمة المضافة، وعندما تبيعه تطبق تلك الضريبة، لا تستطيع استرجاعها، ما يعطل اشتغال هذا النظام، فنحن نوجد هنا في ظل المصدم Butoir، يجب تفادي الحالات التي لا يستطيع فيها الفاعل الاقتصادي استرجاع الضريبة على القيمة المضافة، هذا ما يبرر تكريس مبدأ حياد تلك الضريبة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، هناك معدلات مختلفة للضريبة على القيمة المضافة، غير أنه عندما تشتري بـ7 في المائة وتطبق 20 في المائة عند البيع، لا تستطيع استرجاع الضريبة، فتصبح متحملا لها. وعندما تطالب باسترجاع الضريبة

»

« على القيمة المضافة لا يردون لك. فالدولة كانت متأخرة في أداء 30 مليار درهم برسم الضريبة على القيمة المضافة.

ماذا عن الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل؟

نحن نوجد بإزاء أشخاص يفون بما في ذمتهم، وأشخاص لا يقومون بذلك او لا يقومون به كفاقة. فـ60 في المائة من الضريبة على الدخل تأتي الحجز عند المنبع من أجور الأجراء والموظفين، والباقي يهم المهن الحرة؛ أي الأطباء والمحامون والمصحات الخاصة، ففي المهن الحرة هناك من يؤدي ضريبة أقل من أولئك الذين يعملون. هناك عدم أنصاف على هذا المستوى.

وعندما ننتظر إلى الضريبة على الشركات، نجد أن 0,8 في المائة من الشركات، تؤدي 80 في المائة من عائداتها؛ هذا يعني أن عددا كبيرا من الشركات تعلن عن خسارات ومع ذلك تستمر في الحياة، ما يؤشر على أن جزءا من تلك الشركات لا يصرح بكلية رقم معاملاته وهذا يغذي الغش الجبائي، وفي بعض الأحيان، الاقتصاد غير المهيكل.

كيف يمكن محاربة الغش الجبائي؟

هناك استراتيجية كاملة من أجل محاربة الغش الجبائي. وهذا يمر عبر توسيع الوعاء الجبائي من أجل خفض معدلات الضريبة. فعندما ترفع المعدلات تقلص الوعاء الجبائي، وعندما تخفض المعدلات وتوسع الوعاء، يؤدي الناس الضريبة. هذه السياسة التي نريد اتباعها.

كيف تتصورون الفوارق الاجتماعية عبر الجباية؟

في القطاع غير المهيكل، الناس يشترون من السوق السوداء، والمال الذي يحصلونه يصرفونه في السوق السوداء، هذا هو النظام الذي يتبعونه في أداء أجور العاملين لديهم. والمشكل أن هؤلاء العمال لا يصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، فـ50 في المائة من الساكنة المغربية محرومة من التغطية الصحية والتقاعد، وهذا يؤجج الفوارق. نحن نريد إصلاحا جبائيا يفضي إلى توسيع الوعاء الجبائي، ويساعد على التصريح بالعاملين حتى يستفيدوا من التغطية الصحية والتقاعد. نحن نربط الجباية بالسياسة الاجتماعية.

محاربة الغش الضريبي يمر عبر توسيع الوعاء الجبائي.

في غالب الأحيان، تسن قوانين نظرية، وعندما نريد تطبقها لا ننجح. فعندما نريد أن نتخذ تدبيرا جبائيا، يجب أن ننظر في ما إذا كان يحترم المبادىء التي أشرت إليها آنفا، خاصة في يتصل بتشجيع الاستثمار الذي يخلق الشغل وتوسيع الوعاء. في نفس الوقت، يفترض أن ننظر في مدى قابلية للتطبيق، فنحن عندما نريد تطبيق تدبير، نكتشف بأن القانون كتب بطريقة سيئة أو ينطوي على شططا ما، وبالتالي يتعذر تفعيله. يجب النظر في مدى قابلية القوانين للتطبيق في سياقها. نحن في الحاجة للتفكير في نصوص بسيطة تسهل قراءتها من قبل الناس. فعدد الرسوم المحلية مثلا كبيرا، حيث تصل إلى 27 رسما، وهي متضاربة في بعض الأحيان، ما يعني أنه يجب اختزالها في رسمين أو ثلاثة رسوم. هذا يعني أن مجهودا يجب أن يبذل في مجال تبسيط القوانين.

"الناس يخافون من مفتش الضريبة كما يخافون من الشرطي. والحال أن المفتش يمثل الدولة، ويجب أن يحترم الملزم بالضريبة".

ماذا عن الإدارة الجبائية؟

هناك ملزمون يقولون إنهم لا يتخوفون من الضريبة، بل من الإدارة الجبائية.

لكن الإدارة الجبائية لا تتوفر على ما يكفي من الموارد البشرية من أجل أنسنة عملها؟

الناس يخافون من مفتش الضريبة كما يخافون من الشرطي. والحال أن المفتش يمثل الدولة، ويجب أن يحترم الملزم بالضريبة. وقبل أن يأتي إليه، يفترض أن يشرح ويفسر. وهذا يمر مثلا عبر وضع دليل للملزم، الذي يوضح جميع المراحل التي يفترض اتباعها من أجل تبسيط العملية. أنا أدعو إلى تدريس التربية المدنية على الضريبة في المدارس. هذا يجب أن يبدأ في سن السادسة أو السابعة. عندما تؤدي الضريبة، فأنت تكرس نفسك كمواطن مغربي، يساهم في المجهود الجبائي للدولة، وهذا أحد أبعاد المواطنة.

يجب أن يفهم الناس ما الذي تفعله الدولة بالضريبة التي يؤدونها. ويجب على الدولة، من »

جهة، أخرى أن تعطي المثال عبر عقلنة إنفاقها. فنحن نؤدي الضريبة من أجل توفير الخدمات وتحقيق الأمن والدفاع عن البلد وتوفير المدارس والصحة، غير أنه عندما تنظر إلى وضعية التعليم العمومي تجد أن وضعه يدفع الأسر إلى توجيه أبنائها إلى المدارس الخاصة، وعندما يرى الناس وضعية مستشفياتنا العمومية، فإنهم يتساءلون حول الجدوى من أداء الضريبة.

كيف سيتجلى هذا على مستوى الإدارة الجبائية؟

أنا أريد إدارة جبائية ذات بعد إنساني. نحن في نظام يقوم على التصريح، والرقمنة تتيح اليوم التعرف على حقيقة تصريحات الناس عن بعد، كما يمكن أن تساعد على مدى التطابق بين تصريحات المستوردين لدى الجمارك والتصريحات بأرقام معاملاتهم لدى الإدارة الجبائية. يجب أن نحد من الاستيراد غير المعقلن والتهريب الذي يؤشر على ضعف المواطنة، بسبب الأضرار التي يلحقها بالاقتصاد الوطني. هذا كله يجب أن ينظر إليه في إطار مقاربة شاملة، حيث الجباية ليست سوى أداة، من بين أدوات أخرى، حيث يفترض إصلاح الإدارة واللجوء إلى تبسيط أكثر وجذب الاستثمارات وتحسين الحكامة المحلية والمركزية.

ألا تتخوفون من مقاومة الإصلاح بالنظر لوضعيات الريع الراسخة ووزن جماعات الضغط؟

هناك عنصران يجب الأخذ بهما على هذا المستوى، يجب، أولا، التوفر على رؤية شاملة، والسعي، ثانيا، لإنجاز إصلاحات في جميع المجالات. يجب أن يكون هناك نوع من التناغم بين جميع السياسات. وهذا يفترض التدرج، أنا لست رجل ثورة، بل رجل تطور. نحن نتوفر على جزء من الساكنة غير متعلمة، يجب معالجة مشكلة التربية، لن تستطيع إنجاح أي إصلاح دون التصدي لهذا الأمر.

ألن يؤثر حياد الضريبة على القيمة المضافة والتوجه نحو تقليص معدلاتها على القدرة الشرائية للأسر المغربية؟

يجب أن يطبق على السلع الغذائية الأساسية معدل ضريبة يحافظ على القدرة الشرائية للأسر، غير أنه خارج ذلك، أنا أتصور أن المهم، ليس دعم القدرة الشرائية، بل توفير فرص العمل، التي تتيح مداخيل، تخول الاستهلاك. يجب أن نركز على توفير فرص العمل والحماية الاجتماعي، التي تتيح التغطية الصحية والتقاعد. يجب أن نفكر في الفرد عندما يصل إلى سن التقاعد.

كان الحسن الثاني يقول إننا لا نريد أن تكون لنا دور للعجزة، لأننا نتوفر على التضامن، غير أن اليوم الأمور تغيرت، فالأشخاص الذي وصلوا إلى سن التقاعد دون أن يتوفروا على معاش، يجب أن تتكفل بهم الدولة. وهذا الأمر يجب التفكير فيه، منذ اليوم، حيث يفترض بحث فكرة خلق نوع من الصندوق الاجتماعي، الذي يمكن أن يضخ فيه جزء من الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة، كي يجري تقليص الفوارق الاجتماعية على هذا المستوى.

ماذا عن الطبقة المتوسطة التي تعاني كثيرا في الأعوام الأخيرة؟

يجب إعادة النظر في شرائح الدخول، يمكن رفع الشريحة المعفاة التي تحدد اليوم في 30 ألف درهم، ورفع الشرائح العليا كي يؤدي أصحابها مكان الآخرين. هذا لا يمكن أن يحدث إلا إذا وسعنا قاعدة الملزمين، لأن هناك العديدين الذين لا يؤدون. كل هذا لا يمكن أن يحدث دفعة واحدة. نحن حددنا الخطوط العريضة، بما في ذلك الحكامة. أنا أقول إن الضريبة وحدها لا يمكنها حل مشاكل المغرب، يجب أن نتوفر على رؤية شاملة، تتناول إصلاح الإدارة والحكامة والجدية والتربية، التي ندمج فيها احترام القوانين، ففي السويد يصل معدل التضريب إلى 50 و60 في المائة، والجميع مرتاح لذلك، لأنك ترى وزيرا يتنقل على متن دراجة.

يجب عقلنة النفقة العمومية، كي يرى الناس أن الجميع من نفس المستوى. نفس الأمر يسري على الإعفاءات، وقد طالبت بإعادة النظر في كل سياسة الإعفاءات، التي يفترض أن تقتصر فقط على الاستثمارات المنتجة التي تخلق فرص العمل كما قلت في السابق. نحن أخرجنا مذكرة تأطيرية من أجل إثارة النقاش ونحن محتاجون للأفكار المختلفة من جميع الفاعلين، فنحن لسنا في حاجة للفكر الوحيد، فالاختلاف هو الذين سيساعدنا على التوصل إلى تصور حول ما يجب أن يكون عليه النظام الجماعي المغربي.

نحن في حاجة لنظام ضريبي يساهم في خلق الشغل ودعم القدرة الشرائية ومحاربة الفوارق الاجتماعية.■

برادة يريد إدارة جبائية ذات بعد إنساني.

نجيب أقصبي:

نظامنا الضريبي يخدم الرأسمال ويزيد الضغط على الأجراء والطبقة المتوسطة

في هذا الحوار نتساءل مع الاقتصادي المغربي نجيب أقصبي حول مدى تحقيق أهداف القانون الإطار ودواعي تنظيم المناظرة الثالثة بعد تلك التي تمخضت عنها ستون توصية ستة أعوام، والعوامل التي تؤدي إلى استمرار عدم عدالة وتعقيد وعدم انسجام النظام الجبائي بالمغرب.

أستاذ الاقتصاد نجيب أقصبي.

كيف تقيمون السياق الذي ستنظم فيه المناظرة الثالثة حول الجباية والتي ينتظر أن تعقد يومي الثالث والرابع من ماي المقبل بالصخيرات؟

أعتقد أن أول شيء يجب قوله، والذي يستدعيه منطق الأشياء، هو أننا نضع، مرة أخرى، العربة قبل الحصان. فمنذ سنوات يطلب منا أن نناقش ونقترح عناصر نموذج جديد للتنمية، غير أننا نلاحظ أنه إلى حدود اليوم لم نقم بذلك. لا أحد يعرف التوجهات والاختيارات الخاصة بما يسمى النموذج التنموي الجديد. والحال أنه أعلن عن الانخراط في مناظرة وطنية للجباية، علما أن السياسة الجبائية، كما سياسة القرض، والسياسة النقدية، وسياسة الميزانية، ليست سوى تعبير عن السياسة الاقتصادية والاجتماعية والمالية للبلد. فالسياسة الجبائية ليست سوى أداة، يفترض أن تندرج ضمن اختيارات، لكن إذا كنا لا نعرف، مرة أخرى، توجهات التنمية الجديدة، سنجد أنفسنا أمام وضعية، حيث أن أشخاصا، نفترض فيهم حسن النية، سيتداولون، وقد يخرجون بتوجهات أو قرارات، التي لا يمكن أن تكون إلا بعيدة أو متناقضة مع توجهات نموذج التنمية الذي لا نعرف معالمه بعد.

لكن قد يضع المتناظرون المبادئ العامة، التي قد لا تحيد عن التوجه العام للنموذج التنموي المنتظر، ما سيحدث نوعا من التناغم بين السياسة الجبائية والنموذج..

من بين الخيارات الأساسية التي حددتها استراتيجية التنمية التي يراد تجاوزها، والتي لم تنجح، كان هناك الرهان على القطاع الخاص باعتباره محركا للنمو الاقتصادي وأول مستثمر ومحدث لفرص العمل. كان هذا خيارا استراتيجيا، وقد سخرت السياسة الجبائية من أجل خدمته، حيث وضع نظام جبائي، يخدم، بشكل كبير، الدخول العليا. أكثر من ذلك وضعنا نظاما للتحفيزات والإعفاءات الجبائية، التي تسمى النفقات الجبائية، وذلك انطلاقا من فكرة منسجمة مع النموذج الاقتصادي، مفادها أنه يكفي منح تحفيزات جبائية حتى يعمل القطاع الخاص على الاستثمار وخلق فرص العمل. يجب أن نقول إنه كان هناك تناغم بين الخيارات الاقتصادية والأدوات الجبائية التي تخدمه.

واليوم، يقر الجميع، بما في ذلك المسؤولون أنفسهم بأن هذين الرهانين فشلا. فقد تجلى أن الرهان على القطاع الخاص غير فعال، راجعوا ما يقوله والي بنك المغرب والمندوب السامي في التخطيط، فهما يقولان إن هناك مشكلا على مستوى القطاع الخاص، الذي لا يستثمر كفاية، في الوقت نفسه، على مستوى الجباية، هناك من ينادي بإعادة النظر في التحفيزات الجبائية، التي تسمى النفقات الجبائية، والتي تصل قيمتها إلى أكثر من 30 مليار درهم، علما أننا لا نقيم سوى ثلثي تلك التحفيزات والإعفاءات. هذه التحفيزات مكلفة وغير فعالة وغير عادلة. عماذا سنتحدث خلال المناظرة؟ هناك أمران لاثالث لهما، إما أننا سنقول إن التحفيزات والإعفاءات غير فعالة ويجب إلغاؤها أو

«

تقليصها، لكن هل النموذج الجديد للتنمية سيتجه نحو الكف عن تخويل التحفيزات والإعفاءات للقطاع الخاص، وبالتالي، سيكون هناك تناقض أم أن التحفيزات ستستمر، بالتالي نفس الأسباب ستنتج نفس الآثار.

رأينا أن توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي قبل المناظرة الوطنية، تلتقي مع مايعلن عنه رئيس اللجنة العلمية المشرفة على المناظرة، حيث يجري التأكيد على التوجه نحو إعادة النظر في بعض التحفيزات والإعفاءات..

أتمنى أن نسلك هذا السبيل. إذا سرنا في هذا الطريق، سنكون قد قطعنا خطوة كبيرة نحو الأمام، لننتظر ونر. نحن الآن نوجد في مستوى التصريحات وإعلان النوايا، خاصة أن الجميع يعلم الفارق في المغرب بين التصريحات والإنجازات. لكن إذا سلكنا هذا السبيل، لن يكون هناك نقاش حول نموذج التنمية، على اعتبار أن إعادة النظر في التحفيزات والإعفاءات، سيحصر القطاع الخاص في إطار محدود. هذا سيستنفر اللوبيات.

فهل النقاشات حول النموذج التنموي ستبقى مفتوحة، إذا قمنا بخيار حذف التحفيزات الجبائية أو إعادة النظر فيها؟ فهل سيبقى النقاش مفتوحا بين من سيدافعون عن التحفيزات الجبائية من أجل تشجيع القطاع الخاص وبين من يرون عكس ذلك. فالفريق الأول سيجد المبررات من أجل إثبات محدودية اختيارات نموذج التنمية. إذا قمنا بخيار حذف التحفيزات الجبائية، سنكون كما لو أننا حددنا نموذج التنمية الجديد سلفا.

لكن رئيس اللجنة العلمية محمد برادة يتحدث عن توجيه التحفيزات الجبائية والإعفاءات نحو القطاعات المنتجة والتي تخلق فرص الشغل الدائمة، وليس القطاعات غير المنتجة مثل العقار..

الجميع يعلم أن منح الإعفاءات بالطريقة الحالية، مدان من قبل العديد من الخبراء والمراقبين منذ أعوام، أنا أصفق لهذا التوجه، لكنني أنتظر، خاصة أن الجبل غالبا ما يتمخض ويلد فأرا عندنا. لكنني، مازلت أتحدث عن هذا الفارق وعدم الانسجام الكامن في البدء بتبني اختيارات جبائية قبل تصور اختيارات التنمية، والحال، أن الجباية ليست سوى أداة، من بين أدوات أخرى، التي تكون في خدمة لاختيارات التنمية.

أقصبي يعتبر أن الجباية ليست إلا أداة من بين أدوات أخرى في خدمة اختيارات التنمية.

ما تقييمكم للنظام الجبائي الساري المفعول منذ القانون الإطار الذي شرع في العمل به منذ برنامج التقويم الهيكلي؟

يجب أن نشير إلى أن آخر مناظرة، نظمت في أبريل 2013، لقد كانت الجباية موضوع نقاش و بلورنا حوالي ستين توصية، لذلك وجب الحديث عن الحصيلة، ماهي التدابير التي فعلت وتلك التي لم تطبق. و يمكن وضع تقييم للنظام الجبائي الذي جاء في إطار القانون الإطار الذي كان أحد مكونات سياسية التقويم الهيكلي. والجميع يعلم أن هذه السياسية كانت لها أهداف، حيث جرى التشديد على خفض الضغط الجبائي، وهو ما تم ربطه بهدف توسيع الوعاء الجبائي، من أجل عدم فقدان موارد، كما جرى التأكيد على رفع فعالية ومردودية النظام وتبسيطة وانسجامه، ناهيك عن التعبير عن الرغبة في إحقاق العدالة الاجتماعية. هكذا انخرطا في الإصلاح عبر الضريبة على القيمة المضافة في 1986 والضريبة على الشركات في 1988، والضريبة على الدخل، التي كانت في البداية الضريبة العامة على الدخل في 1990.

"الوعاء الجبائي تقلص ولم يتوسع، لأننا استمرينا في منح الإعفاءات التحفيزات الجبائية، التي تشكل ثقبا في الوعاء".

ماذا كانت الحصيلة بعد ثلاثين عاما من تفعيل ماجاء به القانون الإطار؟

صحيح أن الضغط الجبائي انخفض، لا أعني بذلك الضغط الجبائي العام، بل بالمعدلات التي كانت مرتفعة بالنسبة للدخول العليا ودخول الرأسمال. لقد انخفضت المعدلات العليا، غير أن الوعاء الجبائي تقلص ولم يتوسع، لأننا استمرينا في منح الإعفاءات التحفيزات الجبائية، التي تشكل ثقبا في الوعاء، فعندما تعفي لمدة ثلاثين عاما قطاعا مثل الزراعة، التي تمثل ١٥ في المائة من الناتج الداخلي الخام، وعندما تعفي الإنعاش العقاري والصادرات، لا يتوسع الوعاء الجبائي، ما كان له انعكاس على مردودية النظام الجبائي المغربي التي أضحت أسوأ مما كانت عليه في الماضي. ولنأخذ مؤشرا مهما، وهو الذي أسميه معدل الاكتفاء الذاتي الجبائي، الذي يعني الموارد الميزانية الجبائية التي تغطي نفقات ميزانية الدولة، فقد كانت الموارد تغطي النفقات في التسعينات في حدود 85 في المائة، بينما تغطي في قانون مالية العام الحالي 64 في المائة. هذا يعني أن مردودية نظامنا الجبائي تراجعت، ما يجبر الدولة على الاستدانة، بشكل هيكلي. وعندما تتناول النظام الجبائي من زاوية التبسيط، تلاحظ أنه أضحى أكثر تعقيدا وغير متناغم، مقارنة بالماضي. وعندما تقارب النظام الجبائي من وجهة نظر العدالة الجبائية، فإنك تدرك أنه لم يحقق ذلك الهدف. فـ60 في

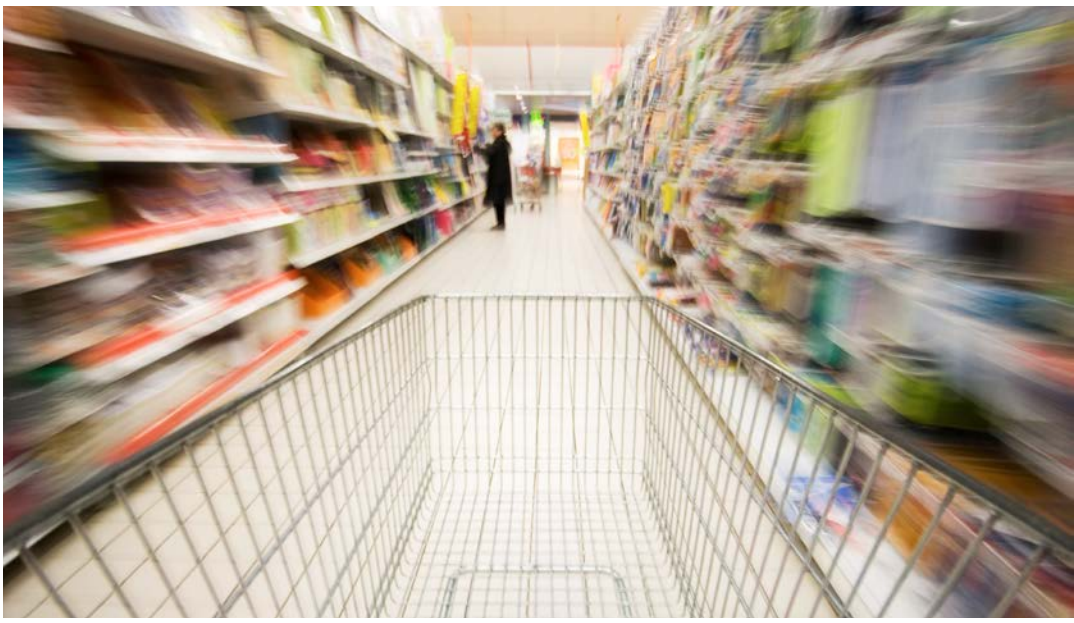

المائة من الموارد الجبائية هي عبارة عن موارد متأتية من الضرائب غير المباشرة مثل الضريبة على القيمة المضافة والضريبة الداخلية على الاستهلاك، وهي ضرائب يؤديها الغني والفقير بنفس المستوى. وعندما تنظر إلى الضريبة على الدخل، فإنك تكتشف أنها لم تعد ضريبة عامة على الدخل، فهي ضريبة على الأجور وبعض الدخول المهنية. فمبدأ العدالة داخل الضريبة نفسها مفتقد، يمكن أن نقول الأمر نفسه عندما نتحدث عن العدالة عبر الضريبة. فإذا كنت أجيرا تحصل على 20 ألف درهم ستؤدي 38 في المائة، بينما ستنخفض الضريبة عندما يأتي دخلك من الريع أو المضاربة في البورصة. وإذا كان دخلك يأتي من الزراعة، تعفى من الضريبة. لا أحتاج للحديث عن تفاصيل حول الضريبة على الشركات التي لا تؤديها 70 في المائة من الشركات، التي تصرح بتحقيق عجز. فبالنظر للأهداف التي حددها القانون الإطار، لم تحقق أي من هذه الأهداف. فالنظام الجبائي غير منتج أو تراجعي ومعقد وغير منسجم وغير منصف، مقارنة بما كان عليه في الماضي.

يعتبر أقصبي أن النظام الجبائي يمكن أن يساهم في تحسين القدرة الشرائية.

شركات وأجراء وموظفون وأسر يشتكون من عدم عدالة النظام الجبائي...

يجب أن نفهم بأن الضريبة هي ظاهرة ذاتية وموضوعية، ذاتيا، كل فرد أو شركة، يقوم بحساب، باستقلال عن الضريبة التي يؤديها. يمكن أن أؤدي ضريبة أقل، لكنني أعتبرها كبيرة، لأنه في هذه العلاقة مع الدولة، لا توجد الإيرادات فقط، بل هناك النفقة كذلك. وعندما أؤدي الضريبة أتساءل حول ما تفعله الدولة بذلك المال، وبالتالي، أتفهم من لا يؤدون كثيرا، بدعوى أن أبناءهم يذهبون إلى المدارس الخاصة، وعندما يمرضون يأخذونها إلى المصحات الخاصة. ونحن نرى أن الدانماركيين يؤدون 60 من مداخليهم على شكل ضرائب، وهم فرحون، لأن المقابل يرونه في حياتهم اليومية. هذا الإحساس الذي تتحدث عنهم فيه جانب من الصحة. ونحن نرى شركات تؤدي جزءا يسيرا مما يجب عليها الوفاء به لخزينة الدولة، ومع ذلك تشتكي. ونحن عندما نتحدث عن التهرب الضريبي، ندرك بأن القانون يتيح ذلك، على اعتبار أن التهرب، هو تلاعب "شرعي" بالنصوص الجبائية، فالمتهرب يستغل ثغرة في التشريع من أجل تقليص الضريبة التي يفي بها. فالنصوص تطرح مشكلا. فاليوم يمكنك أن تملك شركة كبيرة، وإذا ما نجحت في التصريح بربح يقل عن 300 ألف درهم، تؤدي 10 في المائة عوض 30 في المائة، وهناك حوالي 90 في المائة من الأرباح تخضع لمعدل 10 في المائة. هذا واقع. ويمكن لتلك الشركات أن تأتي وتدعي أنها تؤدي ضرائب أكثر. يمكن أن أتفهم هذا من الناحية الذاتية، لكن يجب أن نستحضر هذا المعطى، فـ72 في المائة من الشركات المسجلة في الضريبة على الشركات، تصرح بتكبد خسارة. وتجتهد الشركات المتبقية، بنسبة تتراوح بين 80 و90 في المائة من أجل التصريح بأقل من 300 ألف درهم، كي تؤدي 10 في المائة. وصحيح أن الشركات الكبرى تفي بالضريبة، لكن هل تؤدي الضريبة التي يتوجب عليها الوفاء بها مقارنة بحقيقة أرباحها؟

كيف يمكن تحسين القدرة الشرائية للأسر عبر الضريبة، وهو الأمر الذي تطالب به النقابات في الحوار الاجتماعي منذ عام تقريبا؟

يمكن للنظام الجبائي أن يساهم في تحسين القدرة الشرائية بطريقتين. إما عبر الضرائب المباشرة أو عبر الضرائب غير المباشرة. إذا كنا نلاحظ اليوم أن ثلاثة أرباع عائدات الضريبة على الدخل تأتي من الأجور، وإذا استحضرنا أن الضغط علي مستوى هذه الضريبة يقع على الطبقة المتوسطة، خاصة الدخول التي تتراوح بين 4000 و12000، فإنه يفترض إعادة النظر في السلم Barème عبر الأخذ بتصاعدية حقيقية. إذا كان الدخل في حدود 30 ألف درهم معفى، فإن المعدل بعد ذلك، يفترض أن يرتفع ببطء على مستوى الدخول المتوسطة، قبل أن ترتفع المعدلات عندما نصبح بإزاء الدخول العليا. والحال، أننا نشهد تصاعدية قوية على مستوى الدخول الوسطى، وهي التصاعدية التي تتباطأ عندما نصل إلى الدخول العليا. يجب الذهاب نحو تصاعدية حقيقية، مع إدماج جميع أنواع الدخول الكرائية والعقارية والمالية والزراعية، وإخضاعها لنفس الضريبة على الدخل.

ويجب كذلك إعادة النظر في تضريب الدخول المهنية، التي تخضع للطريقة الجزافية Forfaitaire، والتي يؤديها 90 في المائة من التجار والحرفيين. النظام الجزافي جد بسيط، لكنه تعسفي، فالإدارة الجبائية تطلب منك معلومتين، الأولى تتعلق بالمهنة كأن تكون حلاقا أو صانعا تقليديا، والثانية تهم رقم المعاملات، وعندما تحصل الإدارة الجبائية على هاتين المعلومتين، تنظر في قائمة المهن والحرف، حيث كل مهنة تقدر لها ربحا جزافيا. فإذا كنت حلاقا يصل رقم معاملاتك مثلا إلى 100 درهم، فإنها تقدر ربحك ب٣٠ درهم. جدول المهن لم يتغير منذ 30 عاما، علما أن الكثير من المعطيات ذات الصلة بواقع المهن تغيرت، حيث تراجع نشاط بعضها بفعل المنافسة وتقلصت هوامش الأرباح. وهذا يشجع على التهرب.... ■

هكذا تتصور لبنى طريشة رد الاعتبار لـ"بضاعة" التكوين المهني

تتطلع إلى تغيير وجه مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، تراهن على توفير الكفاءات التي تستجيب لانتظارات القطاعات الإنتاجية عبر مدن المهن والكفاءات، هذا صلب الموضوع الذي تتصدى للإحاطة بجميع جوانبه، لكنها لا تغفل الجوانب التواصلية التي تساهم في تغيير صورة المكتب لدى المتفاعلين مع عروضه لفائدة المقاولات المغربية، كما تستحضر التحولات التي طرأت على مسارات الأشخاص المهنية، حيث يتوجب عليهم، في ظل السياقات الاقتصادية والتكنولوجية الحديثة، تغيير مهنهم على الأقل ثلاث مرات في حياتهم.

المصطفى أزوكاح

بروفايلات جديدة

لاتركن لبنى طريشة، المديرة العامة لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، للمقولة التي تربط بين التكوين وضعف تشغيل الخريجين. ذلك شعار في تصورها، يجري تداوله، لكن لا دراسات إلى حدود الآن تؤكد تلك العلاقة السببية، التي يرددها الكثيرون عندما يتناولون وضعية سوق الشغل والبطالة بالمملكة.

صحيح أن المندوبية السامية للتخطيط تذهب إلى أن البطالة تطال أكثر من 24 في المائة من خريجي التكوين المهني، غير أن طريشة تعتبر أنه في ظل ضعف فرص العمل المتاحة بسبب مستوى النمو الاقتصادي، فإن ولوج 70 في المائة لسوق الشغل أمر يرضيها.

ويتجلى من حديث المديرة العامة لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، حين استضافتها من قبل "الفوروم" المنظم من قبل "تيلكيل" الاثنين، بالدار البيضاء، أن التكوين يجب أن يستجيب لانتظارات «

تراهن طريشة على تشجيع الخريجين على خلق المقاولات.

القطاعات الإنتاجية، حيث يفترض نسج نوع من العلاقة التفاعلية بين المكتب وتلك القطاعات.

هذا يستدعي إنجاز دراسة حول حاجيات مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمات من "البروفايلات" التي تستجيب لانتظاراتها، ما يقتضي انخراط جميع الفاعلين، خاصة الحكوميين منهم، في توضيح الرؤية حول ذلك الأمر، علما أن المقاولات نفسها لا تتوفر على رؤية واضحة حول حاجياتها من الموارد البشرية على مدى خمسة أعوام.

تبدو طريشة مدركة لطبيعة المقاولات المغرب، التي تمثل فيها المقاولات الصغرى والمتوسطة نسبة 95 في المائة، في الوقت نفسه الذي تعي انشغالات جزء كبير منها، يسعى إلى التوفر على كفاءات حائزة على تكوينات تأهيلية عوض التكوينات ذات الطبيعة التقنية العليا، فالأجر الذي ستوفره حاسم بالنسبة لتلك المقاولات.

تسجل طريشة أن عدد خريجي معاهد التكوين المهني انتقل من 50 ألف في 2000 إلى 500 ألف حاليا، بينما تضاعف عدد معاهد التكوين من 180 إلى 360 معهد، غير أنها تتطلع إلى إعادة النظر في الرهان العددي، وتقليص عدد الخريجين إلى 450 ألف. هذا مقترح تقدمت به لمجلس إدارة المكتب.

مدن المهن أولا

تبدي طريشة إصرارا كبيرا على تنفيذ خارطة الطريق الجديدة، التي باركها الملك محمد السادس، على أرض الواقع، هذا يدفعها إلى التشديد على التواصل من أجل ضمان انسجام التدخلات، خاصة في ظل انخراط الفاعلين الاقتصاديين والجهات في ترجمة تلك الخارطة.

تصر طريشة على التواصل من أجل ضمان انسجام التدخلات، خاصة في ظل انخراط الفاعلين الاقتصاديين والجهات في ترجمة خارطة الطريق.

وتعول على توفير الكفاءات للفاعلين الاقتصاديين والاجتماعي على الصعيد الوطني والجهوي، وهو توجه تريد ترجمته عبر الانفتاح على قطاعات جديدة، خاصة منها ذات العلاقة بالتكنولوجيات الجديدة والرقمنة وإعادة هيكلة سلاسل التكوين القائمة.

لن يقتصر تدخل المكتب، كما تتصوره طريشة، على توفير الكفاءات للقطاعات الإنتاجية، بل تراهن على تشجيع الخريجين على التوجه نحو خلق المقاولات، فذلك في رأيها بعد لا مفر من الانخراط فيه في المستقبل.

ولا تغفل استراتيجية التكوين المهني، التي تتطلع إلى استثمار التقاطعات الممكنة، التي يمكن أن تتيحها مع الاستراتيجية الجديدة، الرامية إلى خلق مدن المهن والكفاءات، التي سيجري إحداثها في 12 جهة، حيث ستسير من قبل شركات مجهولة الإسم، يساهم فيها مهنيو السلاسل المعنية والجهات.

تلك مدن ستراعي خصوصيات الجهات التي ستحدث بها، و ستستدعي استثماراتها في حدود 3,6 ملايير درهم، حيث سيشرع في فتحها اعتبارا من الدخول المدرسي لعام 2021 وإلى غاية 2022.

وتتجه خارطة الطريق الجديدة، نحو اعتماد مقاربة تراعي هدف الجهوية المتقدمة، التي ستفضي إلى تولي الجهات أمر التكوين المهني، حيث أنه سيجري تحديد الحاجيات، حسب كل جهة، مع خلق تكوينات تستحضر الرقمنة والأوفشورينغ والذكاء الاصطناعي.

لا تغيب انشغالات الفاعلين الاقتصاديين عن لبنى طريشة، التي سبق لها أن تولت مسؤوليات حاسمة في المجمع الشريف للفوسفاط، حيث أشرفت فيه على العديد من المشاريع بمديرية التطوير الصناعي، قبل أن تكلف بمهمة بديوان رئيسه مصطفى التراب، لتلتحق في 2017 بمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، حيث تولت منصب الكاتبة العامة، ثم المديرة العامة بالنيابة، ما أتاح لخريجة المدرسة المحمدية للمهندسين، التعرف عن قرب على الإشكاليات الكبرى للتكوين وتتعرف على تفاصيل التركة التي خلفها المدير العام السابق العربي بن الشيخ. ■